تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي" تونس والمغرب "

د.بن زايد ريم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر

Empowering women in Algeria compared with Maghreb countries «Tunisia and Morocco»

Dr. BENZAID Rim, Faculty of Human and Social sciences, University Abu Bakr Belakaid Tlemcen- Algeria

ملخص: إن فتح المجال أمام المرأة لإبداع قدراتها، وفرض مكاناتها، وتنمية وعيها هي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المجتمعية والشاملة ككل، لذلك يحظى موضوع تمكين المرأة في الوقت الراهن اهتماما كبيرا ومتزايدا من طرف العديد من الدول والمنظمات العالمية، بهدف فك قيود المرأة، والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها، وفتح مجالات التعليم أمامها، وتأهيلها لتقلد المناصب العليا، وإشراكها في الحياة الاقتصادية.

تعتبر الجزائر إلى جانب تونس والمغرب من بين البلدان التي تسعى إلى تحسين وضع المرأة وتمكينها في شتى المجالات، لأجل ذلك حاولنا في هذا المقال التطرق إلى موضوع تمكين المرأة في هذه البلدان من خلال مقارنة إنجازات كل دولة فيما بينها، في ثلاثة مجالات أساسية متعلقة بتمكين المرأة وهي «مجال التعليم – المشاركة الاقتصادية للمرأة-ومواقع صنع القرار".

الكلمات المفتاحية: تحسين وضعية المرأة، تعزيز قدرات المرأة، المشاركة الاقتصادية للمرأة، المشاركة السياسة للمرأة، تعليم المرأة.

Abstract: Opening the way for women to create their own capacities, imposing their places, and developing their awareness is an urgent need for community and overall development as a whole, so that the empowerment of women is now receiving considerable and increasing attention from many States and global organizations, with the aim of removing women's restrictions and eliminating All forms of discrimination against them, opening the fields of education before them, qualifying them for senior positions and involving them in economic life.

Algeria, along with Tunisia and Morocco, are among the countries that seek to improve the status and empowerment of women in various fields, so in this article we have tried to address the issue of empowering women in these countries by comparing the achievements of each country with each other in three key areas related to women's empowerment "Education--women's economic participation--and decision-making positions."

Keywords: Improving the status of women, enhancing women's capacities, women's economic participation, women's political participation, women's education.

مقدمة:

تعتبر قضايا المرأة والتنمية في العالم من القضايا الهامة التي حظيت بمكانة كبيرة في مختلف الدراسات، وكانت محل اهتمام العديد من المفكرين وصناع القرار، باعتبار المرأة تشكل عنصرا هاما وفعالا في العملية التنموية، وخاصة وأنها تمثل حاليا نصف سكان العالم وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، فهذا أكبر دليل على الثقل الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي التي تحتله المرأة، فكل تهميش أو إقصاء لمكانة المرأة ينتج عنه تعطيل وعرقلة السياسة التنموية، وتقدم الأمم حاضرا ومستقبلا(المعايطة، 2010، ص17).

لقد تغيرت المفاهيم المتعلقة بتنمية المرأة منذ الخمسينيات، وتبلورت في مفهوم تمكين المرأة في التسعينيات ليندمج بدلك مفهوم التنمية بالتمكين، ويصبح من أهم المفاهيم المستحدثة والمتداولة في العديد من المجالات والحقول المعرفية والمحافل الدولية، وأصبح أيضا من أبرز القضايا التي تشغل بال صناع القرار في دول العالم بأسره، باعتباره يمثل مطلبا رئيسيا لنجاح العملية التنموية.

على الصعيد العالمي تعد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ومنهاج عمل بكين من أهم الالتزامات الدولية في مجال تحقيق تمكين المرأة، وقد وصفت الاتفاقية بكونها " الية دولية محددة تستوجب احترام الحقوق الانسانية للنساء"، أما منهاج بكين " فقد تبنى خطة عمل تدعو إلى إجراءات عالمية للتحقيق المساواة والتنمية والسلام، كما أن الأهداف الانمائية للألفية التي اتفق عليها في عام 2000 تتضمن التزامات بتحقيق المساواة النوعية و تمكين المرأة بحلول 2015 وتشمل مؤشرات و أهداف ملموسة تتعلق بتعليم الفتيات ومشاركة المرأة اقتصاديا وفي مواقع صنع القرار(المعايطة، 2010، ص18).

على الصعيد العربي في الوقت الراهن شهد موضوع تمكين المرأة وإشراكها في العملية التنموية اهتماما كبيرا من طرف العديد من البلدان العربية وهذا بفضل الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي كان له دور في تغيير أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها الاجتماعية.

أما على صعيد بلدان المغرب العربي لم تكن الدول المغاربية " الجزائر-تونس-المغرب' بمعزل عن التطورات التي تحدث في العالم، بل وجدت نفسها أمام حتمية، وإلزامية لمسايرة كل التوجهات الدولية والإقليمية إضافة لتوقيعها على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالمرأة (كهينة جربال، 2015، ص7)، بهدف تحسين وضعيتها وتمكينها اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا، وإشراكها في التنمية الوطنية.

ومن خلال كل هذا نطرح تساؤلنا الرئيسي **"ما هو واقع تمكين المرأة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب؟ وهل نجحت هذه البلدان في تحسين وضعية المرأة اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا؟"**.

أولا.ماهية تمكين المرأة

1. مفهوم تمكين المرأة: يعتبر مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصرا حيويا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية ، فعملية تمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمييز التي تقلل من أوضاعهم أو

سلب حقوقهم(المجلس القومي للمرأة، 2012، ص59)، وهو من أحدث المفاهيم المستعملة والأكثر تداولا يهدف لإدماج المرأة في العملية التنموية باعتبارها عنصرا فاعلا فيها, وقد ظهر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات, وهو عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توسيع الوسائل الثقافية و التعليمية والمادية حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم, وهو يتيح للمرأة الإبداع بقدراتها الإنتاجية والمهنية بالاعتماد على الذات وذلك عن طريق الثقافة والتعليم والتوظيف , ويساهم هذا المفهوم في القضاء على كل التمييز الذي يطبق ضد المرأة وإزالة كل المعوقات القانونية التي تعيق مسيرتها في التنمية(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص27).

ويعتبر هذا المفهوم جزءا لا يتجزأ من مفهوم المشاركة، حيث يهدف أساسا لتدريب ورفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ. لذلك أبرز هذا المفهوم أهمية المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وأن يهدف هذا المفهوم بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.

فالتمكين بصفة عامة يعني منح القوة للمرأة وكسر كل قيود الضعف ضدها لاستغلال قدراتها وإمكاناتها وخبرتها لتصبح كقوة فعالة لإحداث التغيير في المجتمع، ولا يكون هذا إلا بمنحها فرصا للتعلم والتدريب لتنمية مواهبها، فالتمكين أيضا قائم بالضرورة على إشراك المرأة في العملية التنموية باعتبارها عنصر فاعلا ومنتجا فيه، لا تبقى دوما تتلقى مساعدة من المجتمع، فمشاركة المرأة في الحياة العامة ككل يساهم في توفير الموارد التي تمكنها من تطلعاتها الشخصية، ودعم أسرتها.

2. أهداف التمكين: يهدف تمكين بصفة عامة إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها والتطور نحو الأفضل، وأهم الأهداف المتعلقة بالتمكين(Herbert, 1980, p67):

-زيادة ثقة واستقلالية الأفراد وفتح المجال للحرية الابداع واستغلال المواهب.

-التحكم في شؤون الحياة الشخصية، وزيادة الثقة بالنفس، القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.

-خلق سياق تنموي ملائم للمشاركة والتفاعل بالاستناد على تطوير المهارات والقدرات ومنح فرص التطوير المعرفي.

-دعم وتشجيع المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد دون تمييز.

-وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف المجتمعية، تحقيق العدالة ومحاربة الفساد وكفالة التضامن الاجتماعي.

يهدف تمكين المرأة إلى كسر كل القيود التي تقف أمام تنمية المرأة وتحسين أوضاعها، وفتح كل المجالات أمامها للتعلم واكتساب المهارات والكفاءات لفرض ذاتها داخل أسرتها ومجتمعها، فبالتعليم تتغير أوضاع المرأة ويضمن لها مستقبلا أفضل، إضافة إلى هذا زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال ما حصلت عليه من تأهيل وكفاءات وتدريب على العمل، والقضاء

على كل أشكال التمييز الذي يطبق ضد المرأة، وبناء مجتمع يتمتع بالمساواة بين الجنسين في كل المجالات، إضافة إلى المساهمة في منح المرأة فرصا لتقلد مناصب العليا والقيادية وهذا حسب القدرات والكفاءات التي تملكها المرأة.

تبين لنا من خلال كل هذه الأهداف أن تمكين المرأة هو الوسيلة الناجعة للخروج المرأة من دوامة الفقر والجهل والحرمان، وهذا بدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتطوير مهاراتها وكفاءتها، فرض ذاتها في المجتمع دون أي تمييز وتفرقة.

3.أنواع تمكين المرأة: يمكن حصر الأنواع الأساسية للتمكين المرأة كما يلي:

التمكين الاجتماعي: مبني على مجموعة من الأمور التي تهدف إلى زيادة إشراك المرأة في الحياة المجتمعية والتنموية، وهذا لا يكون إلا إذا كانت العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في شتى المجالات، إضافة إلى توفير كل الخدمات الضرورية التي من شأنها أن تساعد المرأة في تحسين وضعها وإحداث توازن في مسؤولياتها ودورها داخل أسرتها ومجتمعها ككل.

التمكين الاقتصادي: الهدف منه القضاء على التبعية الاقتصادية للمرأة بدعم وزيادة مشاركتها في سوق العمل، واستفادتها من عائد مشاركتها في التنمية، وزيادة قدرتها على الاعتماد على ذاتها من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

التمكين السياسي: الهدف منه السعي إلى دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتشجيعها لتقلد مناصب عليا في مواقع صنع القرار، وزيادة تمثيلها في الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني.

التمكين القانوني: يسعى إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دورها في المجتمع، وتطبيق جميع الاتفاقيات التي تضمن لها جل حقوقها المدنية.

التمكين المؤسساتي: الهدف منه دعم وتقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى للنهوض بأوضاع المرأة وتحسينها.

4.**مبادئ التمكين المرأة**: يعتمد التمكين على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها التي تعتبر كركيزة لتحقيق النهوض وتمكين المرأة وأهمها(المشاركة، الاعتماد على الذات، العدالة المجتمعية، التعامل مع المجتمع من حيث هو)(عثمان، 2005، ص351-352).

تعتبر المشاركة من أهم المبادئ تعتمد بالأساس على دعم وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وفتح المجال لها لإبداع قدراتها واستثمار مواردها، إضافة إلى مبدأ الاعتماد على الذات الهدف منه السعي إلى تنمية قدرات المرأة لكي تتمكن من تسيير أمورها ووضع الثقة في نفسها لمواجهة مختلف الصعاب والمشاكل التي ستواجهها في هذه الحياة بأقل الإمكانيات المتاحة لها، كذلك مبدأ العدالة المجتمعية يعتبر دو أهمية كبيرة لأن المجتمع الذي لا تتوفر فيه العدالة والمساواة بين أفراده، فأبدا لن يكون هناك بناء اجتماعي جيد ومساهمة مشتركة في التنمية والتطوير، بينما مبدأ التعامل مع المجتمع كما هو الهدف منه هو التعامل مع المرأة كونها كفرد هام و فعال في المجتمع لا يمكن إقصاؤها أو تهميشها، وإنما تقديم لها كل

المساعدات التي من شأنها أن تحسن و تنمي قدراتها، ويتم التعامل معها بحسب الإمكانات والموارد المتاحة لها.

5.المفاهيم التي تتعلق بالتمكين المرأة والتنمية:

المرأة في التنمية(la femme dans le développement): هو اختصار للمصطلح الانجليزي **women in développement** يقوم هذا المفهوم على أن اعتبار المرأة عنصر ضروري لا يمكن استبعاده من التنمية, ويركز على أدوار المرأة الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي من خلال توجيه المشاريع الخاصة بالمرأة لمواجهة مشاكلها ومحاربة الفقر الذي تعاني منه ومحاولة جعلها في مستوى الرجال أو على الأقل تساعدها على ذلك , ومشكلة هذا المفهوم هو اعتبار مشاريع تنمية المرأة مجال خاص لا يرتبط بالتنمية العامة(الصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص28).

المرأة والتنمية(La femme et le développement): ظهر هذا المفهوم في النصف الثاني من السبعينيات ويركز هذا المفهوم على العلاقة بعملية التنمية بدلا على الاستراتيجيات دمج المرأة في التنمية(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص27)، ويتجه هذا المفهوم إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة وتحسين قدراتها ومهاراتها للعمل في جميع المجالات دون اللجوء إلى المشاريع الخاصة بها , ويهتم هذا المفهوم بتطوير التكنولوجيات التي تخفف الأعباء الأسرية على المرأة وتوفير الوقت اللازم لها للقيام بالعمل الإنتاجي, وتتمثل سلبيات هذا المفهوم ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في أن واحد و عدم قدرتها في نفس الوقت الانتفاع بثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة التي تميز دور الرجل على المرأة لذلك زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك أي مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة العادات والتقاليد التي لم تستطع الكثير من المجتمعات وخاصة العربية التخلص منها(الصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006، ص28).

النوع الاجتماعي والتنمية(البخاري، 2008، ص26)**(Gendre et développement):** يعتبر مفهوم النوع أو(الجندر) من المفاهيم الجديدة التي برزت بصورة واضحة في الثمانينات من القرن الماضي. وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي، كمحاولة لتحليل العلاقات والأدوار والمعوقات لكل من الرجل والمرأة.

ثانيا.التحديات التي تقف أمام تمكين المرأة في العالم العربي ككل:

يمثل وضع المرأة في البلدان العربية محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة، والتحديات التي تواجه المرأة في العالم العربي لا تختلف بشكل جوهري عن التحديات التي تواجه المرأة في العالم بأسره، والواقع أنه اختلاف في الدرجة لا في النوع، وفي الأولويات لا في جملتها، والمقصود هو أن حدة معاناة المرأة في العالم العربي هو أعلى نسبيا من معاناة الكثير من مناطق العالم بما في ذلك بعض الأقاليم النامية.

1.التحديات التي تتعلق بتعليم الإناث: على الرغم من ضخامة التوسع في تعليم الإناث في البلدان العربية فإن النساء لازلن يعانين من الحرمان من فرص اكتساب المعرفة أعلى من الرجال، وذلك هو الحال على الرغم من تفوق البنات في ميدان العلم وهن أفضل أداء من البنين في التعليم.

ووفقا للمؤشرات الأساسية تبدي المنطقة العربية واحدا من أعلى معدلات الأمية إذ يبلغ معدل الأمية للإناث النصف مقارنة بالثلث فقط للذكور(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 2005، ص6).

إضافة إلى أنه رغم انتشار التعليم باعتباره مطلبا عاما، إلا أن نظرة الاجتماعية التقليدية مازالت في هذه المجتمعات وخاصة البادية والأرياف والأحياء الشعبية التي تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وإنشاء بيت وتقسيم الأدوار على هذا الأساس(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 2005، ص8).

2.المشاكل المرتبطة باختلال ميزان المساواة والتكافؤ الفرص بين الجنسين: عربيا تعاني المرأة في بعض البلدان العربية من عدم المساواة في الحقوق والتطبيقات القانونية التي غالبا ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، كما يتضح من حلال انخفاض تمثيل المرأة العربية في المجالس التشريعية ومجالس الحكومة، إضافة إلى أن الإناث يعانين أكثر من الذكور في مشكل البطالة.

3.تأنيث الفقر: النساء العربيات بصفة خاصة يتميزن بهشاشة أوضاعهن في ظل نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية، يميل الفقر إلى أن يصيب النساء أكثر من الرجال، فالفقر يؤدي إلى إضعاف قدرات المرأة في مختلف المجالات.

4.التحديات الصحية للمرأة العربية: تعاني النساء في البلدان العربية وخاصة الأقل نموا منها درجة غير مقبولة من مخاطر الوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب، وتصل متوسط معدل وفيات الأمهات إلى 270 وفاة لكل ألف حالة ولادة وترتفع المعدل إلى ألف أو أكثر لكل مئة ألف ولادة في أفقر البلدان العربية كموريتانيا والصومال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، 2005، ص9) بينما تنخفض إلى 7 لكل مئة ألف ولادة حية في قطر.

5.التحديات الخاصة بمشاركة الاقتصادية للمرأة: بحسب دراسة جديدة صادرة عن منظمة العمل الدولية نشرت عشية اليوم الدولي للمرأة، تظهر أن مشاركة الإناث في القوة العاملة العالمية تبلغ 48.5% في عام 2018، أقل بنسبة 26.5% من معدل من الذكور (أخبار الأمم المتحدة)، وبالإضافة إلى ذلك، زاد معدل البطالة العالمي للنساء لعام 2018 بنحو 0.8% عن معدل الرجال. وإجمالا، لكل عشرة رجال يعملون يناظرهم ست نساء فقط.

تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية أدنى معدلات في العالم، تختلف بين البلدان ويبلغ المعدل المتوسط ب 24% مقارنة ب أكثر من 60 % في بلدان منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية(competitiveness)، بالنسبة لمعدلات البطالة المرأة في المنطقة العربية

فهي الأعلى في العالم أكثر من 10% من النساء الناشطات اقتصاديا عاطلات عن العمل، وهي أعلى بكثير من الرجال.

ثالثا. تقييم مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس والمغرب".

يقاس تمكين المرأة من خلال ثلاثة مجالات أساسية التي من خلالها نقيم الانجازات والتقدم المحرز في مجال المرأة والتنمية في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس والمغرب" وأهمها:

-**التمكين في مجال التعليم:** الذي يقاس من خلال نسبة الإناث إلى الذكور في جميع أطوار التعليم(الابتدائي-الثانوي-العالي).

-**التمكين الاقتصادي:** يقاس من خلال نسبة الأجيرات خارج مجال الزراعة.

-**التمكين السياسي:** يقاس من خلال نسبة الإناث في مناصب صنع القرار.

1.تمكين المرأة في مجال التعليم: يعتبر التعليم العصب الرئيسي للتمكين المرأة في شتى الميادين، فهو أحد الأسباب الرئيسية لرقيها وتقدم مستواها، وزيادة مساهمتها الفعالة داخل الأسرة والمجتمع ككل، وهذا من شأنه أن يدعم التنمية البشرية، ويكون فاعلا مهما في فهم المرأة لحقوقها.

أ.**التعليم الابتدائي:**

الشكل رقم 01: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي

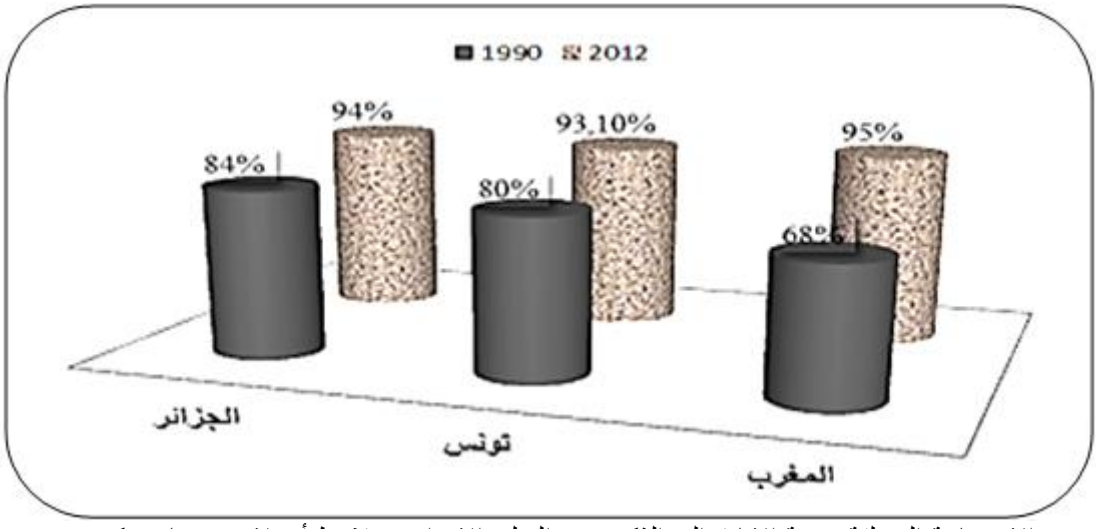

الإحصائية المتعلقة بنسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي، نلاحظ أنه لا يوجد فارق كبير بالنسبة للجميع بلدان المغرب العربي.

فحسب المعطيات احتلت المغرب المرتبة الأولى في تقليص الفجوة القائمة في التعليم الابتدائي بين الجنسين من 1990 إلى 2012 بـ 27 نقطة، ثم تليها تونس في المرتبة الثانية بـ 13 نقطة في نفس الفترة، ثم الجزائر بـ 10 نقاط، فتعليم الإناث في بلدان المغرب العربي أصبح متاحا للأجيال

الحالية أكثر مما كان عليه في الماضي، وهذا نتيجة للتوجهات هذه الدول نحو تحقيق المساواة في التعليم، والقضاء على كل أشمال التمييز، والإيمان بأهمية تعليم الإناث إلى جانب الذكور.

ب.التعليم الثانوي:

الشكل رقم 02: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي

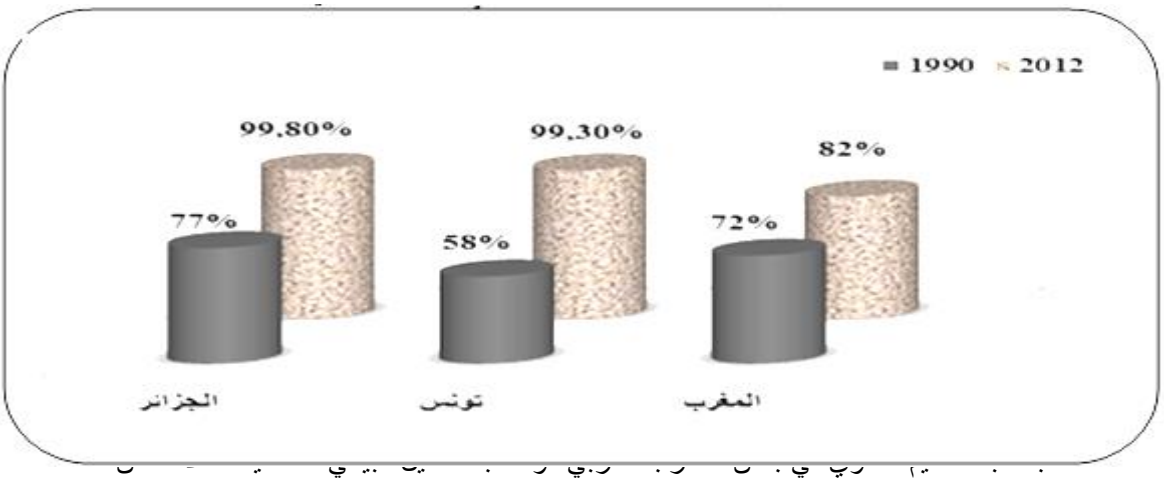

كل من الجزائر وتونس حققا تكافؤ للفرص التعليم الإناث مع الذكور في الثانوي فالنسبة شبه تامة تقريبا، أي الإناث يتساوى مع الذكور في التعليم الثانوي.

فبالنسبة لقيمة الفارق بين الجنسين من الفترة 1990-2012، تونس هي البلد المغاربي الذي حقق تقدم كبير في تقليص فجوة الفارق بين الجنسين في هذا الطور ب 41.3 نقطة، ثم تلتها الجزائر ب 22.8 نقاط، وفي أخير المغرب حققت تقدم جد بطيء مقارنة بتونس والجزائر والمقدر ب 10 نقاط.

إن هذا التحسن الملحوظ الذي حققته كل من تونس والجزائر في تقليص الفجوة في التعليم الثانوي كله كان بفضل المجهودات المبذولة في تشجيع تعليم الإناث، وارتفاع نسبة النجاح لهن.

ج.التعليم العالي:

الشكل رقم 03: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي.

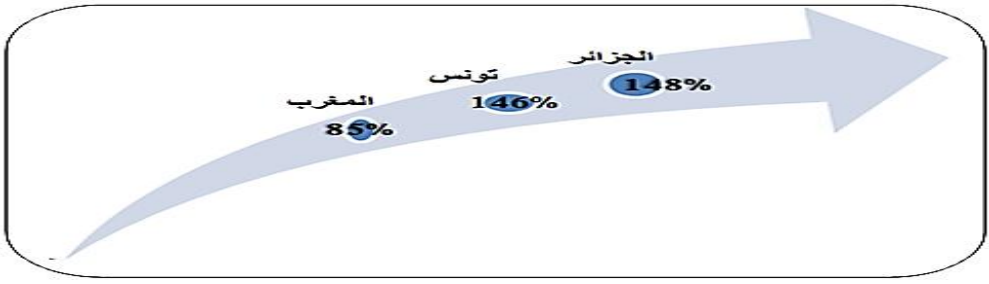

Source : Population Référence Bureau, 2013, p 6.

من خلال التمثيل البياني يتبين لنا أن الفتاة المغاربية أبرزت وجودها بقوة في التعليم العالي، وهذا بفضل ارتفاع نسبة نجاح الإناث في الباكالوريا، ومواصلتهم للتعليم للحصول على شهادات جامعية تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، حيث نجد تفوق نسب الإناث عن الذكور، وهذا في كل الجزائر وتونس الذين يسرون وفق خط واحد، فقد فاقت النسبة فيهما 100% ب (48 نقطة في الجزائر و 46 نقطة في تونس) بالنسبة للتعليم العالي، أما بالنسبة للمغرب الأقصى فنجد فارق الجنس في التعليم العالي بتفوق الذكور على الإناث في هذا القطاع ب15 نقطة.

2.**التمكين الاقتصادي:**

-إن منافع زيادة دور المرأة اقتصاديا متعددة، فزيادة مشاركتها في سوق العمل، وتنوع مجالات الأعمال التي تمارسها، يُمَكنها من إحداث أثر إيجابي بالنسبة لها كتحسين مستواها المعيشي ولأسرتها، واكتسابها المزيد من الثقة بنفسها.

-رغم الانجازات والمكتسبات التي حققتها المرأة العربية في العقود الأخيرة، إلا أن نصيبها من سوق العمل ضعيف مقارنة بالذكور، مما يجعل مشاركتها الاقتصادية تصبح إشكالاً يؤثر على معدلات التنمية في بلدانها.

-من خلال هذه النقطة سنحاول تقييم المشاركة الاقتصادية للمرأة ، من خلال نسبة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع الغير الزراعي، وحسب البنك العالمي تعني حصة النساء العاملات في القطاع الغير الزراعي نسبة العاملات في قطاعي الصناعة و الخدمات، معبرا عنها بنسبة مئوية من اليد العاملة في القطاع الغير الزراعي، وتشمل مختلف الفروع كالصناعة، التعدين، واستغلال المحاجر، والكهرباء، والغاز والمياه، في حين تشمل أيضا الخدمات كتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق، والتخزين، والاتصالات، والتمويل ، والتأمين، والعقارات، وخدمات الأعمال، والخدمات المجتمعية، والاجتماعية، والشخصية(البنك العالمي، 2016).

-فهذا المؤشر يبين لنا فوائد دمج المرأة في الاقتصاد النقدي، وهذا من خلال استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرار.

-لقد عرف مؤشر المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل في الجزائر ارتفاعاً بنسبة 20% خلال الفترة الممتدة بين عامين 1998-2008، نتيجةً لاستفادة العديد من النساء بمناصب الشغل، و بالتالي من الدخل الذي قدر ب 2317 دولار بالتكافؤ مع القدرة الشرائية لسنة 2008، أي بارتفاع مقدر بحوالي 70% عن سنة 1998 (CNES,2009,p12).

الجدول رقم01: نسبة النساء الأجيرات في القطاع الغير الزراعي في الجزائر

السنوات	2000	2003	2004	2009	2013
% النساء خارج قطاع الزراعي	%13,4	%14,2	%14,5	%16,2	%18

Source : ONS 2009).OIT,2016.

من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة لدينا نجد تزايد بطيء في نسبة النساء الأجيرات خارج قطاع الفلاحي، فبالرغم تعدد النشاطات التي تمارسها المرأة خارج قطاع الزراعة إلى جانب ارتفاع المستوى التعليمي الذي وصلت إليه، تبقى مشاركتها الاقتصادية في هذا القطاع متدنية مقارنة بتونس والمغرب التي تقدر ب 21% و22.5% على التوالي لسنة 2013، فقد انتقلت النسبة من 13,4% سنة 2000، إلى14,5% سنة 2004، ثم إلى 16,2% سنة 2009، ثم 18% سنة 2013، حيث تزايدت النسبة من 2000إلى 2013 ب 5,4 نقاط فقط.

أما مغاربيا:

بالنسبة لتونس: قدرت نسبة العاملات خارج القطاع الفلاحي في تونس ب 21% سنة 2013 (INS, 2013, p88) ، فقد انخفضت النسبة عما كانت عليه سنة 2008 ب 28.8% ب 7 نقاط تقريبا و هذا نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها تونس والتي كان لها بالغ التأثير على عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية.

أما المغرب: لقد عرفت المشاركة الاقتصادية للمرأة في المغرب ركوداً خلال السنوات الأخيرة، حيث تبقى أقل بثلاث مرات عن المشاركة الاقتصادية للرجال، إضافة إلى ظروف العمل، وكذا الرواتب أقل ملائمة بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال.

فالمشاركة الاقتصادية للمرأة في المغرب يظل يطبعه العمل الغير المأجور الذي لا يأخذ بعين الاعتبار، مما يشكل عائقاً لتقييم مساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تقدر نسبة النساء الأجيرات خارج القطاع الزراعي ب 22.5% سنة 2012، فقد انخفضت عما كانت عليه سنة 1990 ب نقطتين (المندوبية السامية للتخطيط، 2012، ص40).

يتبن لنا من خلال هذه المقارنة أنه رغم التحسن الذي شهدته المرأة في بلدان المغرب العربي في التعليم، إلا أن مشاركتها اقتصاديا تبقى محدودة وضعيفة مقارنة بنساء في العالم، ولايزال هناك فارق بين الجنسين في الحصول على مناصب شغل الأجر فالذكور دوما هم الأكثر حظا من النساء، وكل هذا سيكون كعقبة أمام مشاركتها في الحياة الاقتصادية، فمساهمة المرأة اقتصاديا تساهم بشكل كبير في استغلال مواهبها وزيادة الإنتاجية كما ونوعا.

3.التمكين السياسي:

إن التمكين السياسي هو دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار (السلطة)، فالمشاركة السياسية للمرأة تعتبر أحد أهداف التنمية السياسية التي تجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات.

لقد حظي هذا الملف اهتمام كبير من معظم البلدان المغرب العربي " الجزائر-تونس-المغرب" خلال العقود الأخيرة، حيث جعلت منه كحق مكفول دستوريا وقانونيا.

من خلال هذا سنحاول تقييم التمكين السياسي للمرأة في بلدان المغرب العربي من خلال تواجدها في مواقع صنع القرار (1. الحكومة-2. البرلمان-3.السلطات المحلية).

1.3 تواجد المرأة على مستوى الحكومات المغاربية: إن تواجد المرأة في حكومات الدول المغاربية ضعيف نوعا ما رغم أنها تمثل نصف مجتمعات هذه الدول، فنصيبها من الحقائب الوزارية يبقى ضعيف مقارنة مع دول العالم.

الجزائر: لقد كان حضور المرأة في الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال شبه معدوم، رغم أنه كان للمرأة دور فعال في ثورة التحررية الكبرى، فقد كان أول منصب تقلدته المرأة كوزيرة سنة 1984.

الجدول رقم02: عدد النساء في المناصب الوزارية من 1962 إلى 2014.

السنوات	1962	1984	1987	2002	2007	2014
عدد الوزيرات	0	1	2	5	3	7

المصدر:نعيمة سمينة، 2011، ص40. الشروق 2016.

فحسب المعطيات نلاحظ أن تواجد المرأة في الحكومات الجزائرية السابقة كان غير منظم فتارة يرتفع عددهن وتارة ينخفض، وقد سجلت الحكومة الجديدة قفزة تاريخية تتعلق بتواجد سبع وزيرات في طاقم عبد المالك سلال المعدل وهي المرة الأولى التي يتم تعيين هذا العدد من النساء في الجهاز التنفيذي.

أما بالنسبة لتونس: إن تواجد المرأة في الحكومة التونسية ضعيف لا يعكس مستوى تواجدها في القطاعات الأخرى، وكانت أول امرأة تونسية تقلدت مهمة وزيرة سنة 1983.

الجدول رقم03: عدد النساء في المناصب الوزارية في تونس من 1983 إلى 2009.

السنوات	1983	1993	2001	2004	2009
عدد النساء في الحكومة	1	1	2	7	1

المصدر: معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة العربية، 2010، ص8.

في تونس رغم الإصلاحات السياسية التي قامت بها الدولة إلا أن تواجد المرأة في الحكومة التونسية لا يزال ضعيفا، ليشهد عدد الإناث في الحكومة سنة 2004 قفزة ب 7 نساء وزيرات، ثم يتراجع العدد مجددا قبل ثورة الياسمين 14 جانفي 2011.

بينما المغرب: فقد ولجت المرأة فيها الحكومة لأول مرة سنة 1997، حيث تم تعيين 4 نساء في المناصب الوزارية من بين 38 عضوا، وبقين إلى غاية 1998 (تومبيرت، 2005، ص197)، فتواجد المرأة في حكومة المملكة المغربية ليس بالمستوى المطلوب.

2.3 البرلمان: يتكون البرلمان الجزائري من غرفتين هما: "المجلس الشعبي ومجلس الأمة"، بينما برلمان التونسي وبرلمان المملكة المغربية من هيئتين هما مجلس المستشارين، ومجلس النواب. **الجزائر:** تواجد المرأة في البرلمان كان منذ السنوات الأولى للاستقلال، و لكن سرعان ما تراجع العدد سنة 1991، ليرتفع من جديد سنة 2007 إلى 34 امرأة، لكن هذه الزيادة في العدد لا يقابلها زيادة في النسبة التي بقيت 5% منذ الاستقلال، و مع 2015 أ صبحت تقدر نسبة النساء البرلمانيات ب 31%(Union interparlementaire, 2015, p17)، وهذا راجع إلى قوة تمثيل في الهياكل التشريعية و الانتخابات.

الجدول رقم04: عدد النساء في البرلمان جزائري من 1962إلى 2007.

السنوات	1962	1976	1991	1997	2002	2007
عدد النساء	8	9	5	10	26	34

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

أما تونس: لقد اكتسبت المرأة التونسية حق التصويت في البرلمان منذ 1959، بحيث وفي نفس العام تم انتخاب أول امرأة بمجلس النواب(تومبيرت، 2005، ص197).

لكن بقي دورها ضعيف رغم ارتفاع النسبة من 1% سنة 1959 إلى 5% سنة 1986 (الاتحاد الوطني للمرأة التونسية)، وبقيت النتائج على حالها، من أجل دلك شكلت لجنة خاصة بالمرأة عام 2007 داخل مجلس النواب مهمتها السهر على تعزيز حقوق المرأة، وتمثيل أفضل للنساء في البرلمان وداخل الهيئات السياسية الوطنية، مما جعل نتائج أخر الانتخابات قبل الثورة التي أجريت سنة 2009، تحقق قفزة نوعية ب 59 امرأة برلمانية بنسبة 27,59% وهذا ما توضحه المعطيات الخاصة بالجدول أسفله.

الجدول رقم05: عدد النساء في مجلس النواب التونسي من 1959 إلى 2011.

السنوات	1959	1969	1974	1981	1994	2004	2009	2011
عدد النواب	90	101	112	136	144	189	214	207
عدد النائبات	1	4	3	7	6	42	59	49

المصدر: وزارة الداخلية والتنمية التونسية.

بينما المغرب: نفس الشيء بالنسبة للمغرب فإن تواجد المرأة في البرلمان يكاد يكون معدوما، إلى غاية 2002 حيث قدر عدد النساء النائبات في البرلمان ب 35 امرأة بنسبة 10,77%، لتشهد ارتفاع سنة 2011 ب 60 امرأة بنسبة 17% كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم06: عدد النساء في مجلس النواب المغربي من 1963 إلى 2011.

السنوات	1963	1977	1984	1993	1997	2002	2007	2011
عدد النساء	0	0	0	2	2	35	34	60
نسبة من إجمالي النواب	-	-	-	%0,9	%0,6	10,77 %	10,47 %	%17

المصدر: وزارة الداخلية للملكة المغربية.

أ.السلطة المحلية: تتمثل السلطة المحلية أو السلطة اللامركزية في الجزائر في (الولاية، والدائرة، والبلدية)، أما في تونس والمغرب فتتمثل في الولايات، والمعتمديات، والعمادات، والمجالس البلدية.

الجزائر: يبقى تمثيل المرأة في المجالس المحلية ضعيف إلى درجة كبيرة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، حيث بلغ عدد النساء في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967ب 20 امرأة، وقد ترأست امرأة بلديتين في أدرار جنوب البلاد، أما عدد الإناث في المجالس الولائية ب 45 امرأة سنة 1969(الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة والمرأة، 2009، ص40).

الجدول رقم 07: عدد النساء في مجالس البلدية والولائية من 1967 إلى 2007.

السنوات	1967	1969	1997	2002	2007
عدد النساء في المجالس البلدية	60	62	75	147	103
عدد النساء في المجالس الولائية	-	45	62	113	129

المصدر: الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة والمرأة ،" تقرير عن المرأة الجزائرية واقع و معطيات، بدون تاريخ نشر".

إن تواجد المرأة في المجالس المحلية يتسم بالضعف، وهذا راجع إلى ضعف الاهتمام الذي تبديه الأحزاب السياسية بمسألة إدماج المرأة في المجالس البلدية والولائية، إضافة إلى عدم تبني نظام الكوتا النسوية(مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب،2009، ص28).

بالنسبة لتونس: لم يكن للمرأة التونسية حضور كبير في السلطة المحلية في السنوات الأولى للاستقلال، رغم أن كل القوانين إلى جانب المرأة، وبعد الاستقلال وضعت الأسس الأولى للتحرر المرأة، بفضل المصادقة على مجلة الأحوال الشخصية، منذ ذلك الوقت كرس المشرع في النصوص القانونية المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

ولم تظهر مشاركة المرأة بشكل جلي إلا بعد الإصلاحات التي جاءت نتيجة مطالب النساء المناضلات في سبيل ضمان حقوق المرأة.

المغرب: ظل دور المرأة المغربية في المجالس المحلية ضعيفا، ولا يكاد يذكر، حيث بلغت نسبتهن ب 0,67% في المجالس المحلية سنة 1976، وبقيت على حالها في الثمانينات والتسعينات والعشرية الأولى للألفية الثالثة، فمثلا بلغت نسبة النساء في المجالس المحلية ب 0,48%، و 0,54% سنة 2003، ولكن في 2009 شهدت النسبة قفزة نوعية ب 12% (المملكة المغربية، 2015، ص18)، و لكن رغم هذا إلا أن نصيب المرأة من الحكم المحلي ضعيف مقارنة بالرجال، وهذا ما يفسر غياب المناصفة في قائمة الانتخابات وغياب المرأة عن الثلث الأول من القائمة الذي يحتله دائما الرجال.

من خلال كل هذا نلاحظ أن المشاركة السياسية للمرأة في كل بلدان المغرب العربي لا زالت تتسم بالضعف ولسنوات عديدة رغم كل المجهودات المبذولة في زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار والبرلمان.

نتائج الدراسة: من خلال هذا الموضوع الذي تطرقنا فيه إلى تقييم تمكين المرأة في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب توصلنا إلى ما يلي:

-بفضل المجهودات المبذولة من طرف بلدان المغرب العربي في مجال التعليم منذ حصول هذه البلدان على استقلالها الذاتي، وهذا بضمان حق التعليم لكل شخص وبدون تمييز حققت هذه البلدان تحسنا ملحوظا و جيدا في تعليم الإناث، فبالنسبة لتعليم الابتدائي المغرب هو البلد الذي حقق أعلى قيمة في تقليص فجوة التعليم الابتدائي، ثم تلتها تونس وبعدها الجزائر، أما بالنسبة لتعليم الثانوي فقد حققت كل من الجزائر وتونس تكافؤ فرص التعليم الثانوي بين الذكور والإناث بمعنى تساوى العدد بين الإناث وذكور تقريبا في التعليم الثانوي، أما بالنسبة لتعليم العالي فقد ارتفع عدد الإناث بهذا القطاع لتتجاوز فيه عدد الذكور في كل من تونس والجزائر، بينما المغرب لازال جنس الذكور يتجاوز الإناث في التعليم العالي.

-بالنسبة للمشاركة الاقتصادية للمرأة في كل بلدان المغرب العربي "الجزائر، تونس، المغرب"، تبقى ضعيفة مقارنة بالمرأة في العالم ككل، فرغم تحسن مؤشرات تعليم المرأة فيها، إلا أنه لا زالت هناك صعوبات كثيرة في سد فجوة بين عروض العمل والطلبات عليها وخاصة في وسط الفتيات المتعلمات والمتحصلات على الشهادات العليا، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في وسطهن، واتجاههن نحو الوظائف الغير الرسمية وبقيمة أجر زهيدة، كل هذا قد يتسبب في ضعف مساهمتهن الاقتصادية في بلدانهن.

-بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة في بلدان المغرب العربي" الجزائر، تونس، المغرب"، فهي ضعيفة أيضا ولا ترتقي للمستوى المطلوب، رغم كل المجهودات المبذولة من أجل ذلك، ولعل الأسباب التي تعود إلى ذلك: ضعف خبرة المرأة سياسيا مقارنة بالرجال، واحتكار الرجال لمعظم المناصب السياسية وتصدرهم القوائم، نظرة المجتمع إلى المرأة حيث يفضلها كربة بيت بحكم العادات والتقاليد، قلة ثقة المرأة بنفسها وقدرتها على تقلد مناصب عليا.

خاتمة:

رغم التحسن الملحوظ الذي شهده وضع المرأة في مجال التعليم والقضاء على الأمية في الجزائر وبلدان المغرب العربي (تونس والمغرب)، إلا أن موضوع تمكين المرأة والنهوض بها في شتى المجالات لا زال يحتاج إلى المزيد والمزيد من المجهودات من أجل تحقيق ذلك، كون المرأة عنصر هام وفعال في بناء المجتمع وإقصائها من العملية التنموية يعتبر كعقبة وعرقلة أمام النجاح والتقدم وازدهار الأمم.

لذلك مسألة تمكين المرأة والنهوض بها في جميع المجالات هي مسألة متعددة الأبعاد ومتعددة المراحل، تعتمد على تبني متكامل للتنمية المستدامة في جميع المجالات وتتطلب تعاونا وتنسيقا مستمرا بين الدول وقادة الرأي العام، والفئات النسائية والمجتمع المدني ككل.

قائمة المراجع:

1.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي(2005)، تقرير التنمية الانسانية العربية، القاهرة، مصر العربية.
2.ثمينة نذير ولي تومبيرت(2005)، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " المواطنة والعدالة"، مؤسسة فريدوم هاوس للنشر، و م أ.
3.الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة والمرأة(2009)، تقرير حول المرأة في الجزائر.
4.رويدا المعايطة(2010)، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، مصر.
5.صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA)(2006)، مفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، منشورات المفتاح، القدس.
5.عبد اللطيف، سوسن عثمان(2005)، التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعي، القاهرة.
6.المجلس القومي للمرأة(2005)، المرأة في مصر، القاهرة.
7.محمد حميد بخاري(2008)، دليل مقاربة النوع و التنمية ، مشروع مشاركة الساكنة في إصلاح التعليم الابتدائي بجهة سوس ماسة درعة.
8.مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب(2009)، تقرير حول المرأة والحكم المحلي بالجزائر واقع وأفاق.
9.معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة العربية(2010)، "تقرير حول النساء في النقابات في الجزائر – تونس-والمغرب".
10.المملكة المغربية(2015)، تقرير بكين +15.
11.المندوبية السامية للتخطيط(2012)، التقرير الوطني للأهداف الإنمائية، المملكة المغربية.
12.نعيمة سمينة(2011)، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية، مذكرة الماجستير، تخصص علوم سياسية والعلاقات الدولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
13.وزارة الداخلية للملكة المغربية.
14.وزارة الداخلية والتنمية التونسية.
15.وزارة الداخلية والجماعات المحلية
16.CNES (2009), R résultat globaux du rapport national sur le développement humain.
17.data.worldbank.org.
18.INS (2013), rapport nationale sur les OMD TUNISIE .
19.jawahir.echoroukonline.com
20.OIT (2016), la base des données des indicateurs de marché de travail .
21.ONS (2009), «EMPLOI ET CHÔMAGE (au quatrième trimestre).
22.Référence Bureau (2013), Fiche de donnes sur la population mondiale.

23.Union interparlementaire (UIP) (2015), Les femmes dans les parlements : regard sur les dernières années,Genève.
24.AFDB (2014), African Statistical Yearbook , Ghana.
25.Herbert. J (1980), Community Organization and Development, second Edition, Allyn and Bacon, London.
26.jawahir.echoroukonline.com
27.www.UNFT.org.tn
28.news.un.org
29.data.worldbank.org.
30.www.prb.org
31.Statistics@afdb.org www.afdb.